لنشطب احمدي نجاد في محكمة دولية لانه يدعو لتصفية اسرائيل

■ ايران، خلافا لكوريا الشمالية، تتحدث عن ابادة شعب: «شطب اسرائيل عن الخريطة»، صرح الرئيس الايراني. وعليه، ففضلا عن المعالجة الاستراتيجية، التي قد تتضمن وسائل عسكرية، توجد ايضا خطوات قضائية يمكن اتخاذها. واحدة منها هي رفع دعوى ضد احمدي نجاد في المحكمة الدولية في لاهاي، على تهم يتضمنها قانون الشعوب، ولا سيما التحريض على قتل الشعب.

المادة 3 (ج) من «الميثاق بشأن منع قتل الشعب وعقابه»، والذي صيغ بعد فظائع الكارثة، تصف كجريمة كل «تحريض مباشر وعلني على تنفيذ قتل شعب». ثلاثة عناصر للجريمة: الاول هو «التحريض على تنفيذ قتل الشعب» بحق مجموعة محمية في الميثاق، هي ذات طابع «وطني، عرقي، اثني ودِيني».

وادعى بروفيسور من جامعة ميشيغن أن احمدي نجاد لم يحرض على تصفية اليهود بل فقط اشار الى ان هذا هو موقف «الأئمة البارزين» في ايران، وانه يجب ترجمة اقواله بالفارسية كدعوة لتصفية «النظام الصهيوني ـ اليهودي» (نظام ليس «مجموعة محمية» في الميثاق، ذلك أن ليس لها طابع وطني). الناطق بلسان احمدي نجاد شرح بان المقصود هو تصفية «نظام الاحتلال الصهيوني»، ليس اليهود بصفتهم هذه، وذلك من خلال استفتاء شعبي ديمقراطي، يجرى في فلسطين يحسم فيه اليهود والعرب على حد سواء مستقبل الدولة. مراسلو «نيويورك تايمز» الذين فحصوا كل خطابات الرئيس الايراني وموقعه على الانترنت، قرروا بالقطع بأن أقواله دعت الى «شطب اسرائيل عن الخريطة». وهكذا ايضا في كندا. ففي الغارديان الاستنتاج كان مغايرا بعض الشيء. هناك ترجمت اقواله كدعوة الى «ازالة النظام الصهيوني من صفحات التاريخ»، وذُكر ايضا أن في اسرائيل لا يعيش اليهود وحدهم بل يعيش عرب ايضا. العنصر الثاني هو التحريض «المباشر». المحكمة الدولية فسرت ذلك كنية مباشرة من المحرض لتشجيع قتل الشعب. وبالفعل، ففي خطابات احمدي نجاد يمكن العثور على شهوة حقيقية ومباشرة «لشطب اسرائيل عن الخريطة». اما للشاكين، فقد كتبت الاقوال على صاروخ «شهاب 3». وهذا ليس فقط أملا خفيا بل تصريح نوايا مباشرا. العنصر الثالث هو «العلنية». يتوجب على التحريض أن يكون على الملأ. فلا تكفي معلومات استخبارية عن نية خفية في الغرف المغلقة لابادة اليهود. ويبدو أن هذا الشرط قائم، ذلك أن تصريحات احمدي نجاد كانت عمومية: في مقابلة مع «نيويورك تايمز»، في اجتماع جماهيري تحت عنوان «عالم بلا صهيونية» وفي مناسبات اخرى. قرار المحكمة الدولية يقضي بان العلنية من غير الواجب أن تكون لفظية. فالبوستيرات او الاعلانات او كتب التعليم التي توجد فيها دعوة الى تصفية مجموعة محمية، مثلا ـ تصفية اليهود، تلبي مقتضيات المادة.

ان التقديم الى المحاكمة في محكمة دولية على هذه التهمة هو أمر نادر ولكنه ممكن، حتى لو كان التحريض يقف لذاته ولم يترافق بفعل. وعلى الاقل في حالتين، اقل خطورة بكثير، ادانت المحكمة الدولية بالجريمة، التي هي من اخطر الجرائم في قانون الشعوب. لا يمكن التعاطي مع اقواله بالاستخفاف. الشعب اليهودي سبق له أن كان في هذا الفيلم. تقديم دعوى سيسمح بتقييد حرية حركة أحمدي نجاد في العالم، وفيه ايضا رسالة قيمية واضحة. أبدا لن يتكرر. لا ينبغي الخشية ايضا من تلويات اللسان الهاذية. وفضلا عن ذلك فان الضباط الاسرائيليين تُرفع بحقهم الدعاوى بلا انقطاع في المحاكم الدولية. حان الوقت لان تكون اسرائيل ليس فقط على مقعد الاتهام، بل وأيضا في جانب رافع الاتهام، ليس فقط تجاه الرئيس الايراني بل وايضا تجاه كل شخص يحرص لتصفية اليهود بصفتهم هذه.

احمدي نجاد

ليئاف اورغاد
د. في القانون في جامعة كولومبيا
(معاريف) ـ 2006/10/17

مهمة التصدي لايران يجب ان تنتقل لاسرائيل

امريكا متورطة في العراق ولا تستطيع الرد على التهديد الايراني

■ حتى وإن كانت هناك تساؤلات حول طبيعة وقوة التفجير النووي الكوري الشمالي، إلا أن ثمة شيئا واحدا واضح: فقد نزْع الغموض منذ عام 1997 بالنسبة لقدرتها النووية. ومع ذلك، فان هذا التفجير، مثل اطلاق الصاروخ في تموز (يوليو) من هذا العام، رغم تحذيرات الولايات المتحدة، اليابان بل ومجلس الأمن، فان هناك مضاعفات ومخاطر حادة علينا.

الخطر المفهوم هو أن كوريا الشمالية ستنقل التكنولوجيا النووية الى دول اخرى، بما فيها دول في الشرق الاوسط مثلما نقلت التكنولوجيا الصاروخية الى ايران، سورية ومصر. وتكاد تكون كل منظومة سلاح طورتها كوريا الشمالية وأنتجتها قد بيعت في نهاية المطاف للآخرين ايضا، بل وقيادتها ألمحت بأنها ستبيع ايضا التكنولوجيا النووية. وبالفعل، فقبل نحو ثلاث سنوات اشتبه بكوريا الشمالية بنقل كميات هامة من اليورانيوم الى ليبيا.

ولكن الأخطر من ناحيتنا هو وضع ومواقف الادارة الامريكية الحالية بالنسبة للتفجير. قبيل احتلال العراق صرح الرئيس بوش، في ايار (مايو) 2003 بأن بلاده وكوريا الجنوبية لن يحتملا سلاحا نوويا في كوريا الشمالية، وذلك استمرارا لتصريحاته بشأن كونها ضلعا في «محور الشر»، وفي أعقاب انصرافها من ميثاق منع نشر السلاح النووي، في ذات العام. وها هي الآن، إذ تعلن كوريا الشمالية في 9 تشرين الاول (اكتوبر) عن التفجير، فان بوش لم يكرر تلك الاقوال. بل العكس، قال انه لن يستخدم القوة ضد كوريا الشمالية، وسيفضل الخطوات الدبلوماسية مضيفا بأن «الولايات المتحدة سترى كتهديد جدي نقل مواد نووية من كوريا الشمالية الى دول اخرى والى الارهابيين». وبتعبير آخر، فان بوش وكأنه يسلم بوجود سلاح نووي في كوريا الشمالية، وكل قلقه ينصب على ألا تتشارك فيه مع آخرين!.

لماذا علقت الادارة في هذا الوضع الغريب، والذي توجد له مضاعفات شديدة على العالم وعلى منطقتنا؟ الجواب يكمن في الخطيئة البائسة ـ تورطها السخيف في العراق. هذا التورط عطل قوات الولايات المتحدة وطاقتها في دولة لم تكن هامة في «محور الشر»، دولة حتى لم تكن قريبة من السلاح النووي، وهذا بالقياس الى كوريا الشمالية، التي بدأت في نهاية التسعينيات في برنامجها النووي السري، وايران، التي ضللت العالم الغربي بالنفي على مدى عقدين حول تحولها النووي. من غير المستبعد أن تكون كوريا الشمالية استصعبت التشخيص بأن الولايات المتحدة مكبلة في العراق، ولهذا فقد سمحت لنفسها بتنفيذ التفجير النووي. درس آخر من دروس المغامرة الامريكية في العراق هو أنه لم يكن لصدام سلاح نووي، والادارة ما كانت لتغزوه، وهذه الرسالة لم تخفَ عن بيونغ يانغ التي سارعت الى تجسيد وجوده. المعنى الحرج بالنسبة لنا هو ان كل هذا لم يخفَ ايضا عن ناظر القيادة الايرانية، وهذه ترى الولايات المتحدة بمثابة عديمة الحيلة الاستراتيجية حين تجد صعوبة في منعها من التوصل الى السلاح النووي وكل ذلك بسبب الشلل في العراق. ولعله يمكن أن نستمد بعض المواساة من الافتراض بأن الادارة لا يمكنها أن تعرض للخطر لزمن طويل قواتها الكبيرة (نحو 40 ألفا في كوريا الجنوبية، وعدد مشابه في اليابان وأكثر من 140 ألفا في العراق) بجوار دول نووية معادية، وانها ستعمل في كل سبيل، بما في ذلك السبيل العسكري، لشل فعاليتها. ولكن اذا ما ظهرت الولايات المتحدة في نهاية الأمر إزاء ايران كشمشون بعد قص جدائله، فينبغي للمهمة أن تنتقل الى اسرائيل.

اهارون لبران
عميد احتياط من كبار رجالات الاستخبارات السابقين والملحق العسكري في اليابان وكوريا الجنوبية
(معاريف) ـ 2006/10/17

ابو مازن سيعلن في خطاب العيد عن انتخابات جديدة بعد فقدان الامل باعتراف حماس باسرائيل

بيرتس في وضع صعب وسيضطر الى الموافقة على دخول ليبرمان للحكومة

■ من المفترض على الورق أن يؤدي ثبات بيرتس على موقفه وعدم تراجعه في اللحظة الأخيرة الى إجبار اولمرت على الاختيار بين العمل أو اسرائيل بيتنا، الأمر الذي سيُبقي افيغدور ليبرمان في المعارضة في نهاية المطاف. 67 عضو كنيست مطروحا منهم 19 من حزب العمل ومضافا اليهم 11 من اسرائيل بيتنا سيتركون الحكومة مع 59 عضو كنيست. المطلب الباهظ الذي تشترط به يهدوت هتوراة دخولها الى الكنيست يبقي اعضاء الكنيست الستة التابعين لها خارج الحكومة.

«بامكانك أن تصنع من الورقة التي تملكها طائرة ورقية وان تقوم بتطييرها نحو سلة المهملات مباشرة»، قال أحد السياسيين المقربين جدا لرئيس الحكومة أمس. هذا الشخص شبه بيرتس بالقطة التي علقت في بقعة ضوء وتسمرت في مكانها. افتراضنا هو أن بيرتس محبوس داخل الحكومة. التوجه للمعارضة ليس خيارا بالنسبة له، ذلك لأنه لا يعرف بالضبط عدد اعضاء الكنيست ـ والوزراء خصوصا ـ الذين سيسيرون في أعقابه نحو الصحراء السياسية.

شمعون بيريس، حاييم رامون داليا ايتسيك شقوا طريق معارضي بيرتس نحو إضعاف كديما، وسيسرهم أن يستوعبوا قادمين جددا من أمثال افيشاي بارفرمان ويورام مارتسيانو واوريت نوكيد الذين كانوا مقربين من شمعون بيريس. ايهود باراك سيجلب داني ياتوم ويجرب حظه مع بوغي هيرتسوغ وشالوم سمحون. بنيامين بن اليعيزر لا يفهم عموما لماذا لم يتم إدخال ليبرمان حتى الآن.

الهزليون الساخرون في محيط اولمرت يعتقدون ان قدوم مجموعة من حزب العمل الى كديما مسألة مؤكدة، والسؤال يدور فقط حول عددهم والثمن الذي سيطلبونه. أحد كبار المسؤولين في قائمة العمل في الكنيست قال انه على قناعة بعد جلسة الأمن التي رمت الى تعزيز صفوف الحزب بأن بيرتس لا يملك أكثر من ثلثي الاعضاء. هو قال انه لن يسقط عن كرسيه اذا فتح المذياع صباحا وسمع بأن ثلث قائمة حزب العمل قد انضم الى كديما. «منتقدو عمير بيرتس شبهوه بستالين» قال ذلك السياسي المجرب «أي ستالين وأي حذاء تتحدثون عنه، فهو لم ينجح في السيطرة على شيلي يحيموفيتش التي استوردها شخصيا لحزب العمل».

محك الزعامة الحقيقي أمام بيرتس ليس التصويت على طريقة الحكم في اسرائيل، وانما عند التصويت على الميزانية. وزيرة التربية يولي تامير تقول بأنها مستعدة للقيام بكل شيء من اجل كبح دخول ليبرمان للحكومة. «ولكن ماذا سنقول لاولمرت بعد اسبوعين عندما يقوم رفاقنا باسقاط الميزانية؟»؟

الرئيس الفلسطيني محمود عباس جالسا تحت صورة للرئيس الراحل ياسر عرفات وذلك اثناء اجتماعه مع مسؤول امريكي في رام الله

تامير ايضا عضو الكنيست الاولى والوحيدة التي وقفت على يمين بيرتس في المواجهة على رئاسة الحزب، تعتبر يحيموفيتش أساس المشاكل فيه. أول من عارضوا انضمام ليبرمان للحكومة سيكونون اول من يتسبب بدخوله اليها»، قالت تامير موجهة سهامها في الساحة الداخلية.

من المريح للجميع، وخصوصا اولمرت، ان يدحرجوا ليبرمان الى أعتاب بيرتس والمتمردين في حزب العمل. أحد وزراء حزب العمل يقترح البحث عن تفسير لشعبية رجل الترانسفير في ديوان رئيس الوزراء والمتمردين في كديما. كمية الشائعات حول اعضاء الكنيست الذين يغزلون بنظرهم نحو الليكود واسرائيل بيتنا ترتفع بعلاقة مباشرة مع سرعة هبوط كديما في الاستطلاعات. اولمرت يفضل وجود اسرائيل بيتنا في الحكومة وأن تكون عضو كديما مارينا سولودكين في اسرائيل بيتنا.

هو لا يعول على ولاء شاؤول موفاز واخلاصه. وروحاما ابراهام التي كانت سكرتيرة لبنيامين نتنياهو قد برهنت هي الاخرى على قدرة بهلوانية رائعة. من قام بالالتواء مرة يعتبر فارا محتملا دائما في نظر الآخرين.

وماذا ستقول وزيرة الخارجية تسيبي لفني التي وعدت أبو مازن بأن تبذل قصارى جهدها لاستئناف المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين؟ كيف ستوضح للاوروبيين ضم حزب يدعو الى انتزاع الحقوق الأساسية للمواطنين بناء على قوميتهم، الى الحكومة؟ ولكن من الذي يكترث بأمور هامشية مثل عملية السلام والعلاقات الخارجية؟ لقد آن الأوان لأن يقوم هنري كيسنجر بتعديل فرضيته القائلة أن اسرائيل لا تملك علاقات خارجية وانما سياسة داخلية فقط. اسرائيل تملك فقط سياسة حزبية داخلية.

اشارة أبو مازن

في نهاية الاسبوع الأخير قتل في قطاع غزة 20 فلسطينيا اضافيا، ومن بينهم خمسة مواطنين اثنان منهم من النساء وطفلة وصبي. مستشفى الشفاء في غزة ينهار تحت وطأة الضغوط وكمية المصابين. إلا أن الأخبار الجنسية حول الرئيس وحول النظام الرئاسي أزاحت الأنباء حول غزة الى الهامش. مصدر أمني بارز يقول ان أية سلطة اسرائيلية تملك تصورا حول الوضع في هذه المنطقة المعذبة بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي من هناك، وكل المعلومات التي تنشرها وزارة الخارجية حول البطالة (الهائلة) وسوء التغذية، ترتكز على معطيات المؤسسات والمنظمات الدولية حسب رأيه.

الجيش يسمح في حالات نادرة لمنظمات حقوق الانسان الاسرائيلية بالدخول الى هناك. في الآونة الأخيرة، وبعد مناشدات كثيرة سمح لأطباء من اجل حقوق الانسان بالدخول الى المنطقة. التقرير الذي أعده الأطباء أظهر صورة صعبة جدا لوضع السكان المدنيين البائسين مثل النساء اللواتي يتركن اطفالهن في المستشفيات لعدم وجود أي طعام في المنزل باستثناء الشاي والسكر، وعائلات كاملة تعاني من فقر الدم.

ياسر عبد ربه، أحد المقربين من أبو مازن، قال في يوم الجمعة لمجموعة اعضاء كنيست من المقربين من العمل وميرتس بأن معدل سكان القطاع الذين يعيشون من المساعدات الانسانية قد وصل الى 70 في المئة، وتحدث ايضا عن معدلات بطالة هائلة خاصة في اوساط الشبان، وعن الاقتراب من الحرب الأهلية. اللقاء بين عبد ربه وبعض نشطاء اتفاق جنيف من الضفة جرى في فندق «الامبسادور» في شرقي القدس، وكان بين المشاركين الاسرائيليين يوسي بيلين وحاييم اورون وابشالوم فيلان من ميرتس وافرايم سنيه وكوليت افيطال من العمل. هم قرروا تشكيل لوبي برلماني متعدد الاحزاب من اجل استئناف المفاوضات السياسية بين الطرفين.

الاشارة للمبادرة الجديدة ستصدر عن أبو مازن في الاسبوع القادم في خطابه بمناسبة عيد الفطر. الفلسطينيون قالوا انه ينوي طرح امكانيتين: الاولى، حكومة تكنوقراط من دون ممثلين عن حماس وفتح، والثانية انتخابات جديدة للرئاسة وللمجلس التشريعي.

حماس صرحت عن معارضتها للاقتراح الاول، وليس واضحا ماذا سيكون ردها على الخيار الثاني. في كل الاحوال بعد أن تم التوضيح بأن حماس لن تعترف باسرائيل صراحة، يمكن القول ان مبادرة حكومة الوحدة ووثيقة الأسرى ومبادرة قطر قد شطبت من جدول الاعمال.

وفقا للمشاركين الفلسطينيين في اللقاء، كان الاعتراف باسرائيل هو المسألة الوحيدة تقريبا التي تحدث عنها بوش مع أبو مازن في البيت الابيض. هذا هو بوش نفسه الذي أجبر شارون على التنازل عن مطلب اعتراف حماس باسرائيل كشرط لمشاركتها في الانتخابات. أبو مازن أدرك أن أي دولاب لن يتزحزح نحو المناطق، وأن أي منطقة لن تتزحزح نحو فلسطين من دون الاعتراف الصريح باسرائيل. ومن وجهة نظر بوش ـ وكما اعتاد عرفات القول عن الاسرائيليين ـ بامكان الفلسطينيين أن يشربوا بحر غزة.

عكيفا الدار
المراسل السياسي
(هآرتس) ـ 2006/10/17

الحماقات لا تنتهي وخطة سفاديا هي واحدة منها

خطة ضم الاراضي في شرقي القدس المسماة «توحيد القدس» تتمخض عن حماقة تتلوها حماقة

■ اذا صادق المجلس القطري للتخطيط والبناء، لا سمح الله، على «خطة سفاديا» لبناء عشرين ألف وحدة سكنية في جبال القدس، فسيكون ذلك بكاء لأجيال قادمة. ليس فقط بسبب تدمير البيئة والطبيعة والمناظر الطبيعية الخلابة في جبال القدس، وانما ايضا لأن تطبيق هذه الخطة سيوجه ضربة اقتصادية واجتماعية صعبة لـ «عاصمة اسرائيل» التي تعاني أصلا من الفقر والهجرة السلبية المرتفعة والتغيرات الاجتماعية والديمغرافية.

من الصعب فهم سبب ولادة مثل هذه الخطة عموما، ذلك لأن آثارها معروفة سلفا. من الناحية البيئية يتعلق الأمر بأضرار فادحة ستلحق بجبال القدس والحوض الجوفي الموجود فيها والمواقع المتميزة وتقليص المساحات المفتوحة التي يستخدمها سكان القدس والوسط. الآثار العمرانية المترتبة على هذه الخطة أشد وأصعب: بناء آلاف الوحدات السكنية في الجبال المحيطة بالقدس على مسافة كبيرة من الوسط سيؤدي الى نفصان التواجد في المدينة ذاتها، وانتقال الشرائح القوية الى الأحياء الجديدة وزيادة العبء الاقتصادي المترتب على صيانة البنى التحتية بسبب المسافات البعيدة في المناطق الجبلية.

المنظمات والنشطاء الاجتماعيون والبيئيون وائتلاف «القدس المستديمة» الذين يكافحون لانقاذ القدس من خطة سفاديا، طرحوا بدائلهم التخطيطية التي تتيح بناء آلاف الوحدات السكنية في داخل القدس من خلال اعادة بناء المساكن القديمة أو ترميمها أو البناء العمودي وتطبيق الخطط القائمة – من دون القضاء على الجبال والنسيج الحضري في وسط المدينة.

اذا كانت الحال كذلك، فلماذا نشأت خطة سفاديا اذا؟ يبدو أن التفسير التلقائي لذلك متوفر ـ مثلما هي الحال في اماكن اخرى عندنا ـ في تطلع مفهوم لتجسيد مشاريع عقارية كبيرة والاستجابة لمصالح السماسرة والوسطاء والمقاولين ومستأجري الاراضي.

ولكن جذور خطة سفاديا العميقة تعود الى الوهم المسمى «القدس الموحدة». في عام 1967 قررت حكومة اسرائيل «توحيد» المدينة وضم اراضي واسعة من الشطر الشرقي لها. وهكذا لم تصبح البلدة القديمة والاماكن المقدسة فقط ضمن المدينة الواحدة، بل تم ضم 28 قرية فلسطينية محيطة لها ويقطن فيها 70 ألف فلسطيني. هؤلاء حصلوا من خلال ذلك على الاقامة الدائمة التي تتيح لهم العمل في اسرائيل والحصول على الخدمات الصحية ومخصصات التأمين الوطني وما الى ذلك – وهؤلاء يعتبرون مواطنين متساويي الحقوق في المدينة ويحصلون على الخدمات من بلديتها.

في عام 1967 كان تعداد الفلسطينيين ربع سكان المدينة. اليوم أصبحوا ثلث سكانها، وحسب الهدف الديمغرافي الذي حددته بلدية القدس، يتوجب أن تصبح النسبة بين اليهود والعرب (70 في المائة يهود و30 في المائة عرب). وفقا لتوقعات عام 2020، سيكون في القدس 300 ألف فلسطيني، أي أن الحفاظ على التناسب يستوجب وجود 700 ألف يهودي فيها. هذا هدف صعب المنال في مدينة تعاني من الهجرة السلبية المرتفعة. (اليوم يوجد فيها أقل من 500 ألف يهودي). إلا أن أصحاب خطة سفاديا وجدوا الحل: زيادة مساحة القدس غربا وبناء عشرات آلاف الوحدات السكنية لليهود في المناطق الجبلية المفتوحة. السكان، كما يأمل أصحاب خطة سفاديا، سيأتون اليها من كل البلاد. إلا أن التجربة تشير الى أن من سينتقل الى هناك هم سكان المدينة أنفسهم، حيث سيعبرون من الوسط الى الأحياء الجديدة الواسعة في الضواحي. وعليه فان عدد سكان القدس سيزداد إلا أن القدس ستخرج من ذلك خاسرة.

يتبين اذا أن حماقة ضم الاراضي في شرقي القدس المسماة «توحيد القدس» تتمخض عن حماقة تتلوها حماقة. وخطة سفاديا هي واحدة من هذه الحماقات.

يوسي بيلين
(هآرتس) ـ 2006/10/17

نظام الحكم الحالي لا يوفر للحكومة الاسرائيلية المنتخبة الاستقرار

■ حتى عندما يتناولون عندنا موضوعا جديا فانه يتحول بسرعة الى ألعوبة سياسية، وبذلك يتآكل ويذوي وتزول منه جدواه، ذلك لأن الحقيقة هي أن نظامنا البرلماني يعاني من مرض عضال – عدم الاستقرار. المرض يجب أن يعالج على عجل، ولكن عندما يكون الطبيب هو افيغدور ليبرمان ينزاح المرض جانبا وينشغل الجميع في معالجة الطبيب نفسه.

حزب العمل يعارض دخول ليبرمان الى الحكومة لأن اولمرت يعتمد عليه في الوقت الحالي. وعندما يقف الى يمينه 11 عضو كنيست من اسرائيل بيتنا، سيخف تأثير العمل بالضرورة. عمير بيرتس يعارض ليبرمان حتى لاسباب شخصية: مكانته كوزير للدفاع ستتضرر اذا دخل ليبرمان الحكومة مع حقيبة «التهديد الايراني» التي تتضمن بشكل طبيعي شؤون الأمن الاقليمي ـ جزء مركزي من انشغالات وزير الدفاع.

ولأنه ليس من اللطيف معارضة جسم الانسان وأفكاره وآرائه العنصرية، فقد اختار حزب العمل عرقلة دخول ليبرمان بواسطة المعارضة لاقتراحه بتغيير النظام السائد رغم أنه أولي ومجرد بداية للنقاش.

بيرتس سارع الى التصريح بأنه «لا يعارض ليبرمان شخصيا، وانما لوجود فجوة واسعة بين اسرائيل بيتنا والعمل». أين هذه الفجوة بالضبط؟ فهل كان ليبرمان سيشرع في حرب لبنان بصورة أسرع؟ وهل كان سيلغي خطة الانطواء بوتيرة أعلى؟ وهل كان سيهدم محطة الكهرباء في غزة بصورة أفضل؟ وهل كان سيقتل الفلسطينيين بطريقة أفضل مما يفعل بيرتس؟ وهل كان سيزيل بؤرا استيطانية أكثر من الصفر الذي أزاله بيرتس؟.

لذلك، يجدر بنا أن ندع الشخص لحاله، وأن نعود الى الجوهر: الاستقرار مقابل التمثيل.

الحقيقة السياسية هي أن رئيس الوزراء في اسرائيل يبدأ فور انتخابه بحساب موعد نهايته بصورة تنازلية. نتائج الانتخابات لا تسمح له بانشاء حكومة مستقرة لاربع سنوات، وهو يضطر لتشكيل ائتلاف مكون من أحزاب كثيرة مع مصالح مختلفة منقسمة على نفسها ايضا. وفور تشكيل الحكومة تبدأ المعارضة والائتلاف على حد سواء بالثوران ضده. واذا نجح رئيس الوزراء في البقاء، فان ذلك يتسنى له فقط بسبب عدم القيام بأي شيء والمناورات السياسية العجيبة والأسعار الخيالية التي يضطر الى دفعها للاحزاب الصغيرة (مثل ذلك الثمن الذي تطلبه يهدوت هتوراة اليوم مقابل دخولها للحكومة: اعادة مخصصات الاطفال الى حجمها السابق).

كل مدير شركة تجارية يعرف أنه عندما يبني خطة إشفاء تكون لديه نفقات في البداية وإقالات ومصاعب، ولكن بعد عامين ـ ثلاثة اعوام يقومون بحصاد الثمار: الشركة تبدأ في مراكمة الأرباح والادارة تحظى بالاثابة الملائمة. أما حسب طريقة الحكم عندنا، فلا يوجد لدى رئيس الوزراء عامان ـ ثلاثة أعوام من الهدوء. وهو ليس واثقا حتى من قدرته على البقاء للشهر القادم. الطريقة الاسرائيلية أدت الى تبدل 31 حكومة فيها خلال 58 سنة من عمر الدولة ـ وهو معدل أقل من عامين لكل حكومة.

لذلك، لا يركز السياسي الاسرائيلي على الامور الهامة فعلا ـ التربية والتعليم، البنى التحتية، المواصلات والنجاعة في القطاع العام والانقلاب المطلوب إحداثه في الجيش. هو يعرف أنه ما ان يبدأ خطة الاشفاء المنشودة حتى يقوم أحد بحصاد الثمار.

كل هذا لا يعني أن النظام الرئاسي الذي اقترحه ليبرمان هو الحل الصحيح، ولكن من الواضح أن من الواجب تغيير التوازن بين الاستقرار والتمثيل. الهدف يجب أن يكون تحقيق أفق تخطيطي لاربع سنوات لرئيس الوزراء، وإلا فان الحكم لا يكون فعالا وأضراره تصبح أكثر من منافعه.

وربما ليست كل محاولات ضم ليبرمان إلا مناورة اخرى من مناورات اولمرت لابتزاز حزب العمل في قضية الميزانية ذلك لأن عدم تمكن بيريتس من حشد 19 صوتا للميزانية سيضطر اولمرت الى ضم ليبرمان أو نتنياهو أو يهدوت هتوراة من اجل بقائه السياسي. ولكن حتى لو كان اولمرت يستخدم ليبرمان كهراوة فقط، فبامكانه أن يبدأ كخدعة ليتحول بسرعة الى نقاش جدي لتغيير نظام الحكم، وهكذا ستخرج الحلاوة من المرارة.

نحميا شترسلر
(هآرتس) ـ 2006/10/17

طريقة الحكم الامريكية انشأت مجتمعا عنيفا وشرها ووحشيا

اصوات تتعالى في اسرائيل تطالب بتبني النظام الرئاسي الامريكي

■ من النقاش الفجائي شيئا ما لتغيير نظام الحكم في اسرائيل تظهر أنصبة كبيرة من التقدير والاشتياق الى «نظام رئاسي كما في امريكا».

يثيرنا أن نعلم لماذا. ألا يكفي فحص سطحي جدا للكشف عن أن هذا السوء المريض ضروري لاسرائيل تقريبا مثل ثقب آخر في الرأس. من اجل البروتوكول من المناسب في البدء أن نعود ونذكر بالفروق الكبيرة جدا بين اسرائيل والولايات المتحدة، التي تكفي لتبرهن على أن فكرة استيراد الرئاسة من هناك مصابة بمقادير كبيرة من الجهل، ولن نقول الحماقة.

أولا، الولايات المتحدة اتحاد فيدرالي لـ 51 ولاية (وفي ضمنها منطقة كولومبيا). في كل واحدة منها حكومة، ودستور، وبرلمان، وحاكم منتخب، ونظم قانون وتشريع، ونظم قضائية وفرض للقانون والسيادة شبه كاملين في كل الشؤون الداخلية.

في فحص أجرته وزارة تسجيل السكان الامريكية وجد أنه في الولايات المتحدة كلها تعمل على حسب القانون 85 ألف (!) حكومة وجهة ادارية منتخبة (في صعيد الدولة، والاقليم، والمدينة، والبلدة، والقرية)، والويل للرئيس الذي يتجرأ على أن يدس أكثر من اللازم أنفه الرئاسي في شؤونهم. هذا أحد الكوابح الرئيسية والأنجع لقوته. اذا يوجد للرئيس الامريكي صلاحية أن يُدمر كل دولة في العالم ما عدا واحدة هي امريكا. فهو لا يسيطر على ادارتها اليومية. في اسرائيل، بمقابلة ذلك، كل شيء في يد رئيس الحكومة. من تعيين عامل الحمام حتى اعلان الحرب. ومن انتخاب القائد العام للشرطة حتى السيطرة على القنوات الاعلامية. ومن شق الشوارع حتى منح ابن عم الأمين العام للفرع تسهيلات بناء.

وثانيا، في الولايات المتحدة دستور صارم. لا يوجد لاسرائيل دستور ولا يوجد أي احتمال أن يكون هناك دستور مناسب في المستقبل المنظور. الاعتبارات الإثنية ستمنع ذلك كما يبدو حتى مقدم المخلص المسيح.

وثالثا، في الدستور الامريكي يوجد «قانون حقوق الانسان» (التعديلات 1 ـ 10 في الدستور). في اسرائيل لا يوجد كذلك ولن يكون ايضا. على الأقل ما لم يُفصل الدين عن الدولة.

في هذه الظروف، فان استيراد فكرة الرئاسة الامريكية الى اسرائيل ليس خطرا فقط بل هو غبي في الأساس.

ولكن اذا استثنينا هذه الفروق يحسن ايضا أن نجري على الطريقة الامريكية اختبار النتيجة. فهل هي ناجحة جدا في الحقيقة؟ وهل تستحق التقليد في الحقيقة؟

لا. لمزيد المفاجأة هي فاسدة على نحو مذهل جدا. طريقة الحكم الامريكية ـ ولا مناص من تعليق المسؤولية بها ـ أحدثت هناك مجتمعا عنيفا، وشرها، ومتنكرا ووحشيا. لا يوجد مكان آخر في العالم الحر، فيه وصمة «الغني أهميته كاليت» تُقام بدقة كبيرة جدا. ولا يوجد مكان آخر في العالم الحر، فيه فساد الحكم قانوني جدا، ومقبول جدا، ونام جدا بلا عائق. ولا توجد دولة اخرى في العالم الحر، يستطيع فيها الحاكم أن يكون كثير المشاركة وكثير القرب من اجهزة المال التي تستمد منه وتمده بشوق مكشوف جدا.

ولم نتحدث بعد عن علامات الغباء السياسي التي أظهرها رؤساء كثيرون جدا في عشرات السنين الأخيرة: فيتنام، وافغانستان، والعراق، وافريقيا، وأمريكا الجنوبية، والشرق الاوسط، والشرق الأقصى.. ما عدا عددا من الأحداث الشاذة، لم تنجح سياسة الولايات المتحدة الخارجية في عشرات السنين الأخيرة سوى بالإتيان بالازمات والبؤس لكل ما يحيط بها. لو كان الحكم الفيدرالي الامريكي يشبه الديمقراطية البرلمانية أكثر، ولولا أن أُحدث فيها قبل نحو 220 سنة نظاما رئاسيا مبالغا فيه بديلا عن حكم النخبة الشمولي في اوروبا آنذاك ـ لكان ضررها العالمي أقل كثيرا.

يجوز اذا أن نقول بلا تردد، إن الولايات المتحدة قوة عظيمة لا بسبب نظامها الرئاسي بل على الرغم منه. لولا المبنى الفيدرالي للولايات المتحدة، ولو أن جورج بوش وجزءا ملحوظا ايضا من الرؤساء الذين سبقوه كانوا يتمتعون بالصلاحيات التي يطلبها لانفسهم الراغبون في الرئاسة الامريكية هنا، ومسؤولون ايضا عن الادارة اليومية للدولة ـ لكانت أصبحت الولايات المتحدة منذ وقت دولة من دول العالم الثالث يغرقها الفقر والجريمة والفساد (وهناك من يقولون انها أصبحت كذلك).

لماذا اذا تثير هذه الطريقة أشواقا عميقة جدا لدى السياسيين الاسرائيليين؟ يوجد لذلك سبب جيد واحد فقط: لأنها ستُطيل مدة ولايتهم.

ب. ميخائيل
أديب يساري
(يديعوت احرونوت) ـ 2006/10/17